عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

اليابان تجيز إرسال قوات إلى الخارج لأول مرة منذ 70 عاما

طوكيو ـ أ.ف.ب: أقر البرلمان الياباني أمس قانونا للدفاع يجيز إرسال قوات الى الخارج لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية. ويتيح التشريع الجديد للجيش الياباني المشاركة في مهمات لحفظ السلام بدون غطاء من الأمم المتحدة ويجيز التدخل لمساعدة بلد حليف، في إشارة أساسا الى الولايات المتحدة. وصوت الائتلاف الحاكم بقيادة رئيس الوزراء شنزو آبي على القانون، بينما خرج نواب أحزاب المعارضة الرئيسية من قاعة البرلمان أثناء التصويت، احتجاجا وتعبيرا عن الغضب العام إزاء هذا القانون. وقال آبي للصحافيين بعد التصويت امس ان «الوضع الأمني المحيط باليابان يزداد خطورة»، في اشارة الى صعود قوة الصين.

أوباما شكر بوتين على دور روسيا المهم في إنجازه

واشنطن ولندن تطمئنان «القلقين» من الاتفاق النووي.. وخامنئي يدعو للحذر

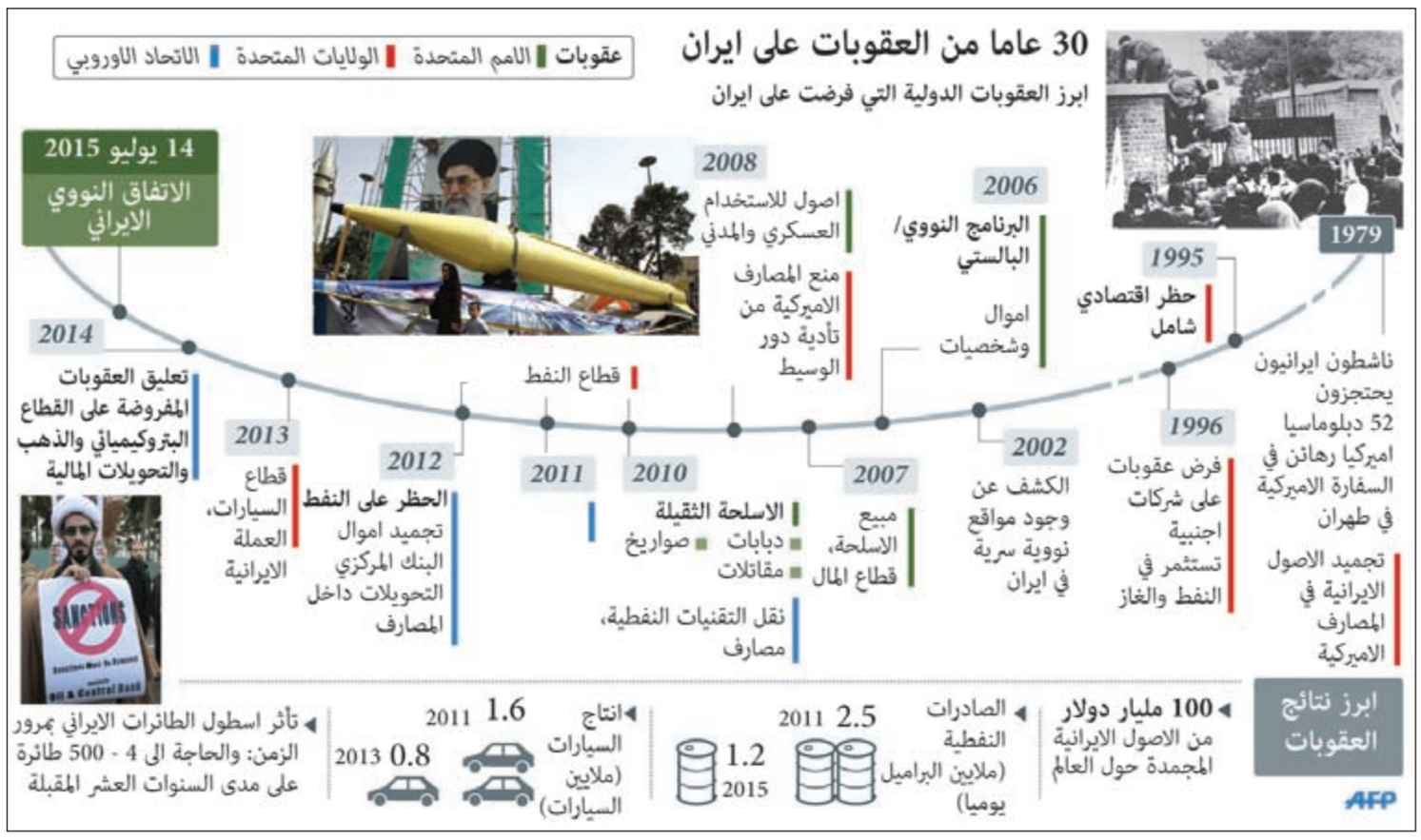

بندر بن سلطان: الاتفاق النووي سيجعل إيران تعيث فسادا في المنطقة

الرياض ـ رويترز: قال الأمير بندر بن سلطان الرئيس السابق للمخابرات السعودية وسفير المملكة السابق في واشنطن إن الاتفاق النووي مع إيران سيتيح لها امتلاك قنبلة ذرية وسيجعلها تعيث فسادا في منطقة الشرق الأوسط التي تعيش أجواء كارثية.

وكتب الأمير بندر مقالا باللغة الإنجليزية نشرته صحيفة «ديلي ستار» اللبنانية امس قال فيه إن العرب يبتعدون الآن عن أميركا.

وأضاف: «التحليل الاستراتيجي للسياسة الخارجية ومعلومات المخابرات الوطنية ومخابرات حلفاء أميركا في المنطقة لا تتوقع نفس نتيجة الاتفاق النووي مع كوريا الشمالية وحسب بل ما هو أسوأ»، في إشارة إلى نجاح بيونغ يانغ في تطوير قنبلة ذرية.

رجوي: طهران ستتوسع في تمويل الإرهاب بعد الاتفاق

عواصم ـ د.ب.أ: قالت مريم رجوي رئيسة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية المعارض، إن طهران ستراوغ للحصول على قنبلة نووية.وأضافت رجوي في تصريحات لصحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية امس أن اتفاق طهران مع القوى الكبرى سيفتح الباب لسباق التسلح النووي بالمنطقة، وسيعطي إيران فرصة جديدة للتوسع في تمويل الإرهاب في اليمن وسورية وغيرهما.

وحذرت من توجيه النظام الإيراني الأموال التي سيحصل عليها من أرصدته المجمدة في الخارج بعد رفع العقوبات عنه «لزيادة تصدير الإرهاب لدول المنطقة، وليس لسد احتياجات الشعب الإيراني».

الرئيس الأميركي: منتقدو الاتفاق على خلاف مع 99٪ من العالم وأخفقوا في تقديم بديل

عواصم ـ وكالات: سعت واشنطن ولندن امس الى طمأنة «القلقين» من تبعات الاتفاق النووي مع إيران، في حين دعا القائد الاعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي الى عدم الوثوق بأن القوى الكبرى ستعمل على تطبيق الاتفاق.

وفي اطار المساعي الدولية لترويج الاتفاق مع طهران، يلتقي وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو المعارض الشرس للاتفاق.

وفي واشنطن، يجري وزير الخارجية الاميركي جون كيري مباحثات مع وزير الخارجية السعودي عادل الجبير.

وفي الإطار ذاته، واجه الرئيس الاميركي باراك أوباما منتقدي الاتفاق قائلا انهم على خلاف مع «99٪ من العالم واخفقوا في تقديم اي بديل حقيقي».

ومع طرح الاتفاق على مجلس الأمن الدولي، قال أوباما ان مقترحات معارضيه في الداخل والخارج لا تقود سوى الى الحرب.

وأضاف لصحافيين امس الاول «اذا كان 99٪ من المجتمع الدولي وغالبية الخبراء النوويين ينظرون الى هذا الأمر ويقولون انه سيمنع إيران من حيازة قنبلة ذرية في حين انكم تجادلون بأنه لا يفعل أو ان كان يفعل فان ذلك سيكون مؤقتا، عليكم اذن ان تقدموا بديلا».

وتابع: «إما ان تحل المسألة عبر الديبلوماسية، عبر التفاوض، أو عبر القوة، عبر الحرب. هذه هي الخيارات».

واتهم الجمهوريون الذين يأملون في تقويض الاتفاق في الكونغرس أوباما بالمسالمة، ولكن الأخير هدد بأنه سيستخدم الفيتو في حال حاول الجمهوريون عرقلة الاتفاق المبرم بعد نحو سنتين من المفاوضات الشائكة والذي يهدف الى تحجيم البرنامج النووي الإيراني مقابل رفع العقوبات الاقتصادية الخانقة عن إيران.

من جانب آخر، سعى الرئيس الأميركي الى طمأنة مخاوف دول الخليج التي ترى ان الاتفاق يشرع تدخل إيران في المنطقة، وقال أوباما ان العلاقات بين واشنطن وحلفائها الخليجيين لن تتغير وان الاتفاق لا ينهي الخلافات العميقة مع إيران.

وبين ان «إيران لاتزال تطرح تحديات لمصالحنا وقيمنا»، متحدثا عن «تأييدها للإرهاب والعمل عبر وكلائها لزعزعة استقرار بعض مناطق الشرق الاوسط».

وفي سياق ذي صلة، اتصل الرئيس الاميركي بنظيره الروسي فلاديمير بوتين وشكره على دور روسيا في التوصل الى اتفاق بين الدول الكبرى وإيران حول برنامجها النووي، حسب ما اعلن البيت الابيض.

وقال بيان للبيت الابيض ان أوباما شكر بوتين على «دور روسيا المهم في التوصل الى هذا الانجاز الذي توج نحو 20 شهرا من المفاوضات المكثفة».

وأضاف ان «قائدي البلدين التزما بمواصلة التنسيق بينهما بشكل وثيق (...) وعبرا كذلك عن الرغبة في العمل معا لتخفيف التوترات الاقليمية ولا سيما في سورية».

وهذه هي المرة الثانية خلال يومين التي يثني فيها أوباما على دور روسيا في التوصل الى اتفاق مع إيران.

حيث قال في وقت سابق لصحيفة نيويورك تايمز: «لقد ساعدت روسيا في هذا».

وأضاف «سأكون صادقا معك. لم أكن واثقا بالنظر الى الخلافات القوية مع روسيا في الوقت الحالي بشأن اوكرانيا ما اذا كان ذلك سيتحقق».

وفي حين دافع أوباما عن الاتفاق في واشنطن، حذر القائد الاعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي من ان «بعض» القوى الكبرى لا يمكن الوثوق بها في تطبيق الاتفاق النووي الإيراني وحث على التيقظ من أي خرق.

جاء ذلك في رسالة وجهها خامنئي الى الرئيس الإيراني حسن روحاني تضمنت تهنئته على «الجهود التي بذلها المفاوضون الإيرانيون بدون كلل» للتوصل الى اتفاق نووي مع دول مجموعة «5+1».

ودعا خامنئي روحاني الى «التنبه من احتمال انتهاك الأطراف الأخرى التزاماتها»، وقال في رسالته «تعلمون جيدا انه لا يمكن الوثوق ببعض الدول الست التي شاركت في المفاوضات»، ولم يحدد خامنئي أي تلك الدول يقصد، لكنه اعتبر ان ابرام الاتفاق بعد مفاوضات طويلة يشكل «خطوة كبرى».

نشر 30 ألف شرطي لحماية 5000 موقع حساس

فرنسا: إحباط هجوم على موقع عسكري واعتقال 4 «إرهابيين»

باريس ـ وكالات: قال وزير الداخلية الفرنسي برنار كازانوف إن قوات الأمن أحبطت هجوما على منشآت عسكرية فرنسية هذا الاسبوع من خلال اعتقال أربعة أشخاص لصلة بمتشددين سجناء.

جاء هذا الاعلان بينما تطبق فرنسا حالة التأهب القصوى بعد أن قتل متشددون 17 شخصا في هجمات في يناير الماضي في باريس.

وأشار كازانوف إلى أن أعمار الأربعة تتراوح بين 16 و23 عاما وانه تم اعتقالهم في أماكن مختلفة في أنحاء فرنسا، مضيفا ان أحدهم كان عسكريا سابقا.

وأضاف أن المحرض الرئيسي لهذه الهجمات قد تم رصده من أجهزة الأمن بعد أن أبدى الرغبة في السفر إلى مناطق «الجهاد» وخضع لاستجواب إداري ولتحقيق مبدئي فتح في 23 يونيو الماضي من قبل قسم مكافحة الإرهاب بنيابة باريس.

كما أكد أنه المشتبه به كانت تربطه علاقات بمتشددين فرنسيين آخرين متواجدين بالسجون، كما كان ناشطا على مواقع التواصل الاجتماعي.

وأشار بكازنوف إلى أنه حتى الآن لا يمكن الربط بين هؤلاء الأشخاص وحادث الموقع البتروكيميائي أمس في منطقة «بوش دون رون» بجنوب فرنسا.

وأشار إلى أنه تم نشر 30 ألف شرطي وعسكري لحماية 5000 موقع حساس ودور العبادة.

وذكر أن هناك 1800 فرنسي أو شخصي مقيم بالأراضي الفرنسية مرتبطين بشبكات جهادية من بينهم 500 متواجدون بسورية والعراق، مضيفا أن الدولة لا تتوانى في اتخاذ ما يلزم من تدابير للردع والوقاية، لافتا في الوقت ذاته إلى تلقي أكثر من 2500 بلاغ بحالات تتطرف منذ إنشاء خط ساخن لهذا الغرض منذ عام ونصف العام، ويخضعون لرقابة مشددة.

وأضاف أنه تطبيقا لقانون مكافحة الإرهاب الصادر في 13 نوفمبر الماضي، تم إصدار 118 منعا إداريا من مغادرة الأراضي الفرنسية، فضلا عن 29 منعا من دخول فرنسا بحق رعايا أجانب منخرطين مع شبكات جهادية.

وتابع قائلا إنه جار بحث إسقاط الجنسية الفرنسية عن ست حالات، فضلا عن طرد 40 شخصا يحرضون على الكراهية.

وقال مصدر مطلع لرويترز ان المهاجمين خططوا للتحرك في يناير 2016 وكانوا يستهدفون مسؤولا عسكريا كبيرا في جنوب فرنسا.

وفي السابع من يوليو الجاري سرقت متفجرات وصواعق من موقع عسكري للتخزين على بعد نحو 30 كيلومترا من الموقع البتروكيميائي الذي شهد اندلاع الحرائق.

وكان وزير الدفاع الفرنسي جان ايف لودريان، قد اعتبر هذه السرقة بـ «قصور خطير»، غير أن المحققين قالوا إنه من المبكر جدا إقامة رابط بين هذه السرقة والتفجيرات في الموقع البتروكيميائي.

البرلمان الفرنسي يصادق على اتفاق للمصالحة القضائية مع المغرب

باريس ـ أ.ف.ب: صادق البرلمان الفرنسي بشكل نهائي على بروتوكول مثير للجدل للتعاون القضائي بين فرنسا والمغرب، الأمر الذي أنهى خلافا دبلوماسيا مع الرباط لكنه اقلق المنظمات غير الحكومية والقضاة الفرنسيين.

وأكد وزير الشؤون الفرانكوفونية الفرنسي انيك جيراردين أمام النواب ان «المغرب بلد صديق لفرنسا، وحليف ضد الإرهاب. فرنسا والمغرب بحاجة الى بعضهما البعض اكثر من اي وقت مضى».

ويثير هذا الاتفاق الجديد انتقادات من المنظمات الحقوقية والقضاة، الذين يرون انه وسيلة تجعل اي ملاحقة قضائية للمسؤولين المغاربة مستحيلة تقريبا.

وكان الخلاف بين باريس والرباط بدأ مع تعليق المغرب أي تعاون قضائي ثنائي بعد ان طلب قاض فرنسي في فبراير 2014 الاستماع الى مسؤول الاستخبارات المغربي عبداللطيف حموشي الذي اتهمه مغاربة في باريس بالقيام بأعمال تعذيب، بينما رفضت الرباط هذه الاتهامات.

لمنع «داعش» والجماعات المتشددة من تجنيد الأميركيين

الكونغرس الأميركي يخصص 10 ملايين دولار سنويا لمواجهة التطرف

واشنطن ـ رويترز: وافقت لجنة تابعة للكونغرس الأميركي على مشروع قانون بتخصيص أول تمويل يوجهه المجلس التشريعي على نحو خاص لبرامج تمنع تنظيم «داعش»، وجماعات متشددة أخرى من تجنيد أميركيين.

ويوفر مشروع قانون تقدم به النائب الجمهوري مايكل مكول رئيس لجنة الأمن الداخلي بمجلس النواب 10 ملايين دولار سنويا لمدة 4 سنوات تبدأ في الأول من أكتوبر المقبل لوزارة الأمن الداخلي.

ووافقت اللجنة على مشروع القانون بالتصويت الشفوي، وسيتطلب الأمر موافقة مجلسي النواب والشيوخ حتى يصير قانونا.وتساعد هذه الأموال وكالات المجتمع والحكومة على تطوير برامج لمنع التطرف وتجنيد الأميركيين عن طريق الإنترنت والقنوات الأخرى.

وخلال جلسة أمس الأول، عدلت اللجنة مشروع القانون الأصلي ليتضمن برنامجا يهدف إلى تمويل الجهود «للتصدي للدعاية المتطرفة داخليا».

وسيتم بموجب مشروع القانون إنشاء «مكتب دائم لمواجهة التطرف العنيف» بالوزارة.

وقال مسؤولون بالكونغرس والإدارة الأميركية إنه في الوقت الراهن لدى وزارة الأمن الداخلي مكتب صغير يعمل في قضايا مكافحة التطرف.

وأضاف المسؤولون انه حتى الآن ورغم أن الكونغرس وإدارة الرئيس باراك أوباما وعدا بمشاركة مكثفة للحكومة الاتحادية في جهود «مكافحة التطرف العنيف» فإن الكونغرس لم يخصص أي أموال لهذا الغرض.

وبينما استخدمت إدارات حكومية في بعض الأحيان أموالا موجودة في جهود مكافحة التطرف فإن مساعدين بالكونغرس قالوا إن الحكومة لديها على الأكثر 24 موظفا يعملون وقتا كاملا في هذا الشأن.

كما أنشأت وزارة الخارجية الأميركية وحدة خاصة لمراقبة الدعاية بما فيها رسائل الدعاية الاجتماعية من جانب داعش والجماعات المتشددة الأخرى لصياغة رسائل تهدف إلى خفض جاذبية المتشددين.

ويقول محققون أميركيون إن 80٪ من الأميركيين الذين لهم صلة بالأنشطة التي تدعم تنظيم داعش والحركات المتشددة الأخرى زادوا أنفسهم تطرفا عبر الإنترنت من دون أن يكون هناك اتصال مع متشددين في الخارج.

إسرائيل تشن غارات على غزة بعد هجوم صاروخي من القطاع

عواصم ـ وكالات: قال الجيش الإسرائيلي إن الطيران التابع له قصف أهدافا لمسلحين في قطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة (حماس) امس، بعد سقوط صاروخ من القطاع الساحلي على جنوب إسرائيل.

وأضاف جيش الاحتلال إنه لم يتم الإبلاغ عن وقوع أضرار أو إصابات في إسرائيل بعد أن دوت صفارات الإنذار وسقط الصاروخ في أرض فضاء قرب مدينة عسقلان قبل فجر امس.

وقال المتحدث باسم الجيش الليفتنانت كولونيل بيتر ليرنر في بيان: «الإطلاق المتكرر للصواريخ على إسرائيل هو قرار متعمد لاستهداف المدنيين. يجب ألا يعيش أي شخص تحت تهديد الإرهاب».

وقال مصدر امني فلسطيني لوكالة فرانس برس ان «طائرات الاحتلال من نوع اف16 استهدفت بصاروخين في ساعة مبكرة موقع الادارة المدنية الواقع على طريق صلاح الدين الرئيسي في بلدة جباليا ما احدث أضرارا في الموقع ولم تسجل أي إصابات».

وذكر شهود عيان ان الغارة الثانية استهدفت موقع تدريب عسكري قرب مخيم البريج في وسط القطاع، ما ادى الى وقوع أضرار ولكن دون إصابات بشرية.

من جهة اخرى، قال مصدر أمني إسرائيلي «إن حركة حماس طالبت بثمن، مقابل الكشف عن مصير المحتجزين الإسرائيليين لديها».

وأضاف المصدر في تصريحات لصحيفة «يدعوت أحرنوت» الإسرائيلية، أن إسرائيل كانت عرضت على حماس، خلال المحادثات غير المباشرة في القاهرة، العام الماضي، أن تعيد السلطات الإسرائيلية جثث 20 فلسطينيا جرى أسرهم خلال الحرب الأخيرة على غزة الصيف الفائت، مقابل جثتين تمتلكهما حماس لجنديين هما أورن شاؤل وهدار غولدين.

وأشار المصدر الى «أن الاقتراح التي تقدمت به إسرائيل لحماس في القاهرة مازال على الطاولة»، مضيفا «أن المواطنين المحتجزين في غزة يجري الحديث حولهما بمعزل عن جثتي الجنديين».

السبسي ينفي نية أميركا إقامة قاعدة عسكرية في تونس

تونس ـ الأناضول: نفى الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي نية واشنطن إقامة قاعدة عسكرية في تونس.

وأوضح السبسي في حوار تلفزيوني، مساء أمس الأول «أن صفة الشريك غير العضو في حلف الناتو مهمة بالنسبة إلى تونس، في إطار تعاونها الأمني مع الولايات المتحدة الأميركية».

وتداولت بعض وسائل الإعلام الأجنبية أنباء مؤخرا، بشأن اعتزام أميركا إقامة قاعدة عسكرية في إحدى دول شمال أفريقيا.

وفي سياق آخر، أقر السبسي بوجود ثغرات أمنية استغلها الإرهابيون لتنفيذ عمليتي باردو وسوسة اللتين أوقعتا 59 قتيلا من السياح الأجانب، إضافة لمقتل منفذي العمليتين ورجل أمن.

وأشار الى أنه «تجري حاليا مراجعة المنظومة الأمنية وتبذل الدولة مجهودات لمزيد من التنسيق مع الجيران في ليبيا والجزائر لمكافحة الإرهاب»، لافتا الى «أن الساتر الترابي الذي بدأت الحكومة في بنائه على حدودها مع ليبيا قد يحتاج الى وقت طويل لإزالته». وأضاف الرئيس التونسي في الحوار التلفزيوني، أن «التحديات الأمنية والاجتماعية وتدهور الوضع الاقتصادي دفعته الى القيام بمبادرة للمصالحة الاقتصادية»، داعيا المنظمات العمالية إلى مساندة هذا القانون.